يوم واحد وهو صايم في غير رمضان فرضا لا كفارة عليه مطلقا
ولا اثم عليه الا في المرة الاولى كقطعه الفرض لا يسقط الكفارة بحال وانما
يسقطها بعد وجوبها احد امور ثلاثة طرو الموت اثنا النهار وطرو
الجنون وانتقاله الى بلد يراهم فيه متعيدين مطلعهم مخالف لمطلع بلده
الذي وجبت عليه فيه الكفارة وكذا الوجامع في بلد يرى انه لا يجب عليه
صومه كيوم عيد فانتقل الى بلد يخالف اعتقاده في المطلع فراح صياما
فلا كفارة ايضا ما قاله الشهاب م ر وحيث سقطت الكفارة ثم عاد
لمحله الذي وجبت عليه فيه فانه لا يعود الوجوب لان الساقطة
لا تعود هكذا نقل عن تقرير الزيادي وهو ظاهر ورايته بهامش
بخط بعض الافاضل لو عاد قبل الغروب الى البلد بتبين انه لم يخرج عن
حكمه وانظر لو تسبب في الجنون هل يكون مسقطا او لا كالمرة وقضية
التعليل لا فليحرر قال شيخنا سلطان انها لا تسقطه اه وعبارة ع ش
وبقي ما لو تعدى بالجنون نهارا بعد الجماع كان التعدي نقله من شاهق
فمن بسببه هل تسقط الكفارة او لا فيه نظر والاقرب فيه سقوطها الكفا
لانه وان تعدى به لم يصدق عليه انه افسد صوم يوم لانه بجنونه خرج عن
اهلية الصوم وان تم السبب الذي صار به مجنونا اه كلامه في حاشية عليه
فقول المغني والخراساني محله ما لم يسافر الى بلد مطلعه مخالف الى اخر ما مر
عتق رقبة من اطلاق الجزء على الكل اي عبدا او امة ولما كان الملك كالغالب في
الرقبة والعتق يزيله عبر عنه بهذا اللفظ الذي محل الغل فان لم يجدها
اي حسابا بان لم يجدها اصلا او شرعا بان لم يجد ثمنها او وجدها بما يباع باكثر من
ثمن مثلها فيه تمر اي هدية لان صدقة التطوع لا تحل للنبي صلى الله عليه
وسلم كالفرض ما بين لابتيها الخ ما نافية حجازية واهل بيت بالرفع اسمها واحوج
بالنصب خبرها وبين ظرف لاحوج وفي حاشية ع ش انه حال قال في الخلاصة
وسمي حرف جر او ظرف كما في اني انت معينا اجاز العلماء ويصح ان تكون
ما نافية مهملة وبين خبر مقدم واهل مبتدا مؤخر واحوج بالرفع صفة لاهل

قوله حتى

حتى بدن انبيائه هذا من غير الغالب والغالب بتمامه عليه الصلاة والسلام
قال البوصيري سيد ضحكه التبسم والمشي الهوينا ونومه الاغفا قدر
خمسة عشر صاعا والصاع اربعة امداد فالجملة ستون مدا وذكر لحظة قدر
لا حاجة اليه ندب عتقها ويتغلب صومه نفلا وكذا كل ما يقال فيما بعده
فان قلت ما الفرق بين ما هنا وبين القدرة على المال لا مانع في اثنا التيمم
قلت كل خصلة هنا اصل ولو قدر على الكل رتب كما على المالية اما
حقوق الله المبنية كالصلاة فانه ياتي بها على حسب حاله ام لا ليست على
جهة البدل ككفارة الظهار فان كل خصلة منه اصل فاذا قدر على
الجميع رتب اه بعدي بعد قدرته بغير مهجة اي مضمومة قول
صرفه له صدقة اي واستقرت الكفارة في ذمته وانما لم يبين له ذلك لما تقدم
من ان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز ومن مات اي بعد البلوغ من
ذكر او انثى حر او رقيق قال وان كان قول المتن من تركته لا ينافي سبب
الا لحر كما يستفاد من التعبير بعلى في قول المصنف وعليه صيام في القوت
كتابه الآذرعي وهو شرح على المنهاج ولا بالقضاء اي بالصوم عنه و
لا اثم به اي الغاية وسواء استمر اي المرض او السفر ولو بعد
زوال العذر هذه الغاية غير مستقيمة اذ لو زال عذره في يوم مثلا
من رمضان وافطر فيه ثم مات عقبه فيه رمضان فالوجه وجوب
تدارك اليوم لانه مما فاته بغير عذر كما يأتي وقد يقال الغاية صحيحة
مستقيمة بان شفي في اثناء رمضان فصام الباقي منه ثم مات عقبه فتا
قال بالفدية او بالصوم كما يأتي قال وان مات بعد الامكان الخ لو قال
ومن وجب التدارك عنه اطعم عنه وليه الخ لكان مستقيما قال لان قول
الخ لا يشمل غير المعذور اي من فاته بلا عذر ومات قبل التمكن بخلاف قول
قال المذكور اطعم عنه وليه وفي نسخة اطعم عنه بالبناء للمجهول فيشمل
غير الولي لانه من باب قضاء دين الغير بغير اذنه وقوله من تركته صحيح هذا
ان الكلام في الحر اه وهو غير قيد كما مر قال من تركته قيد بها لانها المحل